«الإطفاء» تدعو لأخذ الحيطة والحذر لعدم استقرار الطقس

دعت الادارة العامة للاطفاء أمس المواطنين والمقيمين الى أخذ الحيطة والحذر بسبب عدم استقرار حالة الطقس في البلاد.
واهابت في بيان صادر عن إدارة العلاقات العامة والاعلام بمرتادي البحر عدم الخروج للرحلات البحرية في الوقت الراهن نظرا لارتفاع الامواج داعية من يتواجدون في البحر للعودة الى اليابسة او الاحتماء في الجزر لحين استقرار الحالة الجوية.
وافادت بأن جميع مراكز الاطفاء تعمل بكامل جاهزيتها على مدار الساعة للتعامل مع البلاغات الواردة على هاتف الطوارئ رقم 112.

المحلية الصباح
العدد 3037 - السنة الحادية عشرة
الأحد 22 رجب 1439 - الموافق 8 أبريل 2018
Sunday 8 April 2018 - No.3037 - 11th Year

أكد في «الملتقى البلدي الأول بين لبنان والكويت» أن البلاد تولي هذا الشأن عناية بالغة

عادل الخرافي: أهمية ضمان سلامة الغذاء للحفاظ على المجتمع

■ أهمية الموضوع على الصعيد العالمي دفعتنا في الكويت لإنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية

الوزير الخرافي يلقي كلمته

جانب من الحضور

■ خلف المطيري: البلدية حريصة على السلامة الغذائية للحصول على طعام صحي آمن

■ بدر مال الله: أهمية التنسيق على المستوى البلدي بين الكويت ولبنان لضمان سلامة الغذاء
■ طلال الديحاني: النجاح في هذا الأمر يتم بغرس المفاهيم والعادات بين أفراده وفئاته
■ جمال السعيدي: الترابط بين البلديات في لبنان والكويت يعزز أفق التعاون المشترك

بيروت - «كونا»: اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة عادل الخرافي امس اهمية سلامة الغذاء في الحفاظ على سلامة الإنسان والمجتمع لافتا الى ان الكويت تولي هذا الشان عناية بالغة.

وقال في كلمة القاها اثناء انطلاق فعاليات «الملتقى البلدي الاول للبلديات بين لبنان والكويت» ان «اهمية الغذاء على الصعيد العالمي دفعتنا في الكويت لانشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية والتي تقوم بدورها وتتكامل في ادائها مع بلدية الكويت ووزارة الصحة في الرقابة على نوعية الاغذية».

واعرب الخرافي عن امله في ان يخرج المؤتمر بافكار وطروحات جديدة تسهم في تطوير السلامة الصحية للمواطن العربي مشددا على ان سلامة الغذاء مسؤولية مهمة للمحافظة على صحة المواطنين.

واذ لفت الى العلاقة الخاصة التي تجمع بين الكويت ولبنان وتكامل البلدين اشار الى اهمية الملتقى بالنسبة اليهما ولاسيما ان الكثير من واردات الكويت الغذائية تاتي من لبنان.

بدوره شدد ممثل رئيس الوزراء اللبناني النائب ياسم الشاب على اهمية الملتقى لجهة تركيزه على دور البلدية والتي تمتلك وفقا للقانون حق مراقبة الغذاء داعيا الى تفعيل قانون سلامة الغذاء في لبنان لما قد يسهم به في تسهيل تصدير المنتجات اللبنانية الى الخارج.

وحذر من خطورة تاثير تلوث البيئة على الغذاء والطبيعة مطالبا بالعمل على دعم وتعزيز القوانين المتعلقة بهذا الموضوع.

واعتبر الشاب ان المؤتمر يشكل فرصة ذات قيمة علمية لتقديم اقتراحات تساعد المشرعين في سن التشريعات التي تعزز سلامة الغذاء وصحة المواطن.

من جهته اكد نائب المدير العام لشؤون قطاع الخدمات في بلدية الكويت المهندس خلف المطيري حرص البلدية على السلامة والامن الغذائي واتخاذ كافة الوسائل والاجراءات التي تكفل الحصول على غذاء صحي امن.

واشار الى الدور الفاعل الذي تقوم به البلدية في هذا الاطار بسبب الاهمية البالغة لقضية الغذاء وارتباطها بالصحة العامة والوقاية من الامراض للمحافظة على صحة المستهلكين.

وقال ان «المؤسسة التشريعية في دولة الكويت حرصت على انشاء هيئة قائمة بذاتها باسم الهيئة العامة للغذاء والتغذية لوضع سياسة وطنية عامة للغذاء والتغذية تعنى بسلامة الغذاء وتعزيز تغذية المجتمع للوصول الى افضل حالة صحية والحد من انتشار امراض نقص العناصر الغذائية وحماية الصحة العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالغذاء والتغذية ومكافحة الغش التجاري».

من جهته قال ممثل بلدية بيروت عضو المجلس البلدي فيها الدكتور بلال المصري ان البلدية تولي سلامة الغذاء اهتماما كبيرا لافتا الى ان مصلحة الصحة العامة في البلدية تراقب عمل المؤسسات المختلفة المعنية بالغذاء وتتحقق من مطابقتها لأنظمة السلامة الصحية العامة.

واشار الى سعي بلدية بيروت للتنسيق مع الوزارات المعنية بالصحة العامة كالصحة والاقتصاد والزراعة والصناعة للتأكد من احترام قواعد السلامة العامة للغذاء.

وقال ان البلدية في طور وضع خطة شاملة لبيروت للتحكم بالمخاطر التي تؤثر على سلامة الغذاء وتلحظ تفعيل الدور الرقابي لمصلحة الصحة العامة في البلدية وتعزيز المستوصفات العاملة في المدينة وانشاء مسلخ جديد ومعمل لتكرير المياه الاسنة والتخلص من النفايات عبر اعتماد التدوير وتوليد الطاقة وانشاء مختبر لاجراء فحوصات للعاملين في المؤسسات.

من جانبه قال رئيس «المؤسسة اللبنانية للتاهيل والتطوير» الدكتور برهان الدين الخطيب ان الملتقى يسعى لتفعيل التعاون بين لبنان والكويت وتوسيع افاقه للانتقال لاحقا ليشمل التعاون بين البلديات العربية الاخرى.

واوضح ان الهدف من الملتقى هو توسيع وتعزيز اطر التعاون بين المؤسسات في لبنان والكويت لاسيما على مستوى البلديات فيهما وتحديد ورسم دور البلديات وتبادل الخبرات العملية والعلمية والاكاديمية بين منتجي الغذاء في مجال سلامة الغذاء.

واضاف «كذلك يهدف الملتقى الى تاسيس هيئة عليا تضم خبراء واستشاريين بين البلدين لتفعيل العمل البلدي من خلال وضع آليات تعاون ورسم السياسات العامة والدورات التدريبية وورش عمل في المجال البلدي».

وفي ختام الافتتاح جرى تقديم دروع تقديرية لكل من الوزير الخرافي والمهندس المطيري والمدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله.

ويتظم الملتقى الذي يستمر حتى اليوم مركز دعم القرار في «المؤسسة اللبنانية للتاهيل والتطوير» و«المعهد العربي للتخطيط في الكويت» بالشراكة مع بلديتي بيروت والكويت.

ويعقد الملتقى خمس جلسات تتناول محاور تتعلق باحدث التطورات والتحديات التي تواجه السلامة والامن الغذائي عربيا واقليميا ودوليا.

وشارك في افتتاح الملتقى عن سفارة دولة الكويت القائم بأعمال السفارة بالانابة المستشار عبدالله الشاهين والسكرتير الثاني فواز القحطاني كما يشارك في الملتقى من الكويت ممثلون عن بلدية الكويت والمجلس البلدي ووزارة الدولة لشؤون مجلس الامة ووزارة الصحة وجمعية المياه الكويتية ومن لبنان بلدية بيروت ووزارات الاقتصاد والزراعة والصحة والصناعة الى جانب اتحادات بلدية فضلا عن خبراء من برنامج الامم المتحدة الانمائي وبلدية جنوب الجزيرة في السودان.

من جانبهم شدد عدد من الخبراء الكويتيين امس على الدور الكبير الذي تؤديه البلديات في الحفاظ على سلامة الغذاء وتوفير الشروط الصحية للمجتمع.

جاء ذلك في تصريحات متفرقة ادلى بها الخبراء لـ «كونا» على هامش مشاركتهم في فعاليات «الملتقى البلدي الاول للبلديات بين لبنان والكويت» الذي انعقد في بيروت تحت شعار «دور البلديات في مجال السلامة والامن الغذائي».

ومن جانبه اكد المدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله لـ«كونا» اهمية التنسيق والتعاون على المستوى البلدي بين الكويت ولبنان في إحدى اهم القضايا التي تهم البلدين وهي سلامة الغذاء.

وقال ان الملتقى يأتي في اطار تعزيز العلاقات الاخوية التي تربط البلدين معربا عن امله بان تشكل توصياته عاملا مساعدا للاجهزة المختصة في سلامة الغذاء في البلدين نظرا لارتباطه بصحة المواطن.

ومن جهته اشار نائب المدير العام لشؤون قطاع الخدمات في بلدية الكويت المهندس خلف المطيري في تصريح لـ«كونا» الى جهود البلدية في الحفاظ على الامن الغذائي والصحة العامة للمستهلكين.

واعتبر ان تنظيم هذا الملتقى بين لبنان والكويت من شانه ان يسهم في تعزيز التعاون وتبادل التجارب والاطلاع على التشريعات المنظمة لسلامة الغذاء من خلال الآليات التي يتم التوافق عليها في هذا الملتقى وصولا الى تحقيق اعلى مستوى من تأهيل الكوادر البشرية في الجهات الرقابية والتزود باحدث الوسائل والمعدات واجهزة الفحص والمختبرات اللازمة في هذا المجال.

واعرب المطيري عن امله في ان يشمل التعاون بين البلدين في المرحلة اللاحقة مجالات اخرى كالمحافظة على التراث المعماري وابرازه بصورة متجددة وتوفير الخدمات البلدية للسكان واقرار المخططات الهيكلية ومسح الاراضي وتنظيم المدن والقرى والضواحي.

بدوره قال مدير ادارة مكتب رئيس مجلس الادارة المدير العام في الهيئة العامة للغذاء والتغذية طلال الديحاني لـ«كونا» ان الهيئة تعمل على وضع سياسة وطنية عامة للغذاء تهدف الى سلامة الغذاء وتغذية المجتمع بغرس المفاهيم والعادات بين افراد وفئات المجتمع للوصول الى افضل معايير الصحة والسلامة.

واضاف ان الهيئة تتولى مسؤولية كل ما يختص بالغذاء سواء المنتج محليا او المستورد من الخارج وقد اصدرت عددا من اللوائح المتعلقة بالتغذية والمسالخ كما نظمت عمل ضبط الجودة وعمل المختبرات والرقابة الغذائية والاغذية المستوردة والتراخيص الصحية لتنظيم عملها وفقا لقانون انشائها الصادر عام 2013.

من جهته اعتبر نائب رئيس الملتقى الدكتور جمال السعيدي في تصريح مماثل لـ«كونا» ان التعاون بين البلديات في لبنان والكويت يعزز افق التعاون بين البلدين ويطور اداء المؤسسات العاملة فيهما «ومن ثم الانتقال ليشمل التعاون البلديات العربية الأخرى».

ورأى في عقد الملتقى وسيلة مهمة لتنمية العنصر البشري وتطوير قدراته في مجال السلامة والامن الغذائي كونه يبحث في جلساته «مخاطر الغذاء والفحص والرقابة ونظم الاعتماد الصحي» و«القوانين والتشريعات التي ترعى سلامة الغذاء في لبنان والكويت» و«الآليات الحديثة للسلامة الغذائية» و«دور البلديات في تطبيق آليات سلامة الغذاء وتشغيل الرقابة» و«استراتيجيات الامن الغذائي في البلدان العربية».

وكان السعيدي قد تناول في احدى الجلسات موضوع ثقافة سلامة الغذاء متطرقا الى التجربة البلدية في الكويت في هذا الاطار والاجراءات التي اتخذت لتوفير الشروط الصحية للغذاء.

كما عرض عضو المجلس البلدي الكويتي سابقا الدكتور حسن كمال في جلسة اخرى لتشريعات سلامة الغذاء والمخطط الهيكلي للكويت وتطرق الى اختصاصات ادارة الاغذية المستوردة واختصاصات ادارة فحص الاغذية وقانون انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

يذكر ان الهدف من الملتقى تنظيم مركز دعم القرار في المؤسسة اللبنانية للتاهيل والتطوير في لبنان والمعهد العربي للتخطيط بالشراكة مع بلديتي بيروت والكويت.

ويشارك في الملتقى من الكويت ممثلون عن بلدية الكويت والمجلس البلدي ووزارة الدولة لشؤون مجلس الامة ووزارة الصحة وجمعية المياه الكويتية ومن لبنان بلدية بيروت ووزارات الاقتصاد والزراعة والصحة والصناعة الى جانب اتحادات بلدية إضافة إلى خبراء من برنامج الامم المتحدة الانمائي وبلدية جنوب الجزيرة في السودان.

تقديم درع تذكارية للخرافي

مشاركة كويتية واسعة بالملتقى

فرض العقوبات على مكاتب استقدام العمالة غير الملتزمة به

«التجارة»: لاتهاون في تطبيق قرار كلفة «العمالة المنزلية»

■ الفاضل: ستفرض رقابة صارمة على مكاتب الاستقدام و«لن نستثني أحداً نهائياً»
■ إخضاع المخالفين والممارسين للارتفاع المصطنع وغير الملتزمين لقوة القانون
■ العقوبات على المكاتب المخالفة للقرار تصل إلى الإغلاق وسحب الترخيص
■ الوزارة حريصة على خفض تكاليف استقدام العمالة تفعيلاً لدورها ومسؤولياتها

اكد وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتية خالد الفاضل حرص الوزارة على تطبيق القرار الاخير بشان تكلفة استقدام العمالة المنزلية وفق القانون وفرض العقوبات على مكاتب استقدام العمالة غير الملتزمة بالقرار.

وقال الفاضل في تصريح صحافي امس إن "التجارة" ستفرض رقابة صارمة على مكاتب استقدام العمالة المنزلية واخضاع المخالفين والممارسين للارتفاع المصطنع وغير الملتزمين بسقف التكلفة للعقوبات المنصوصة عليها بالقانون و"لن تستثني احدا نهائيا".

واضاف انه سيتم تطبيق عقوبات على المكاتب المخالفة للقرار تصل إلى الإغلاق وسحب الترخيص مشيرا إلى حرص الوزارة على خفض تكاليف استقدام العمالة تفعيلا لدورها ومسؤولياتها وفق القانون بهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين.

واوضح ان ما تقوم به الوزارة هو ترجمة مباشرة لدورها وفق المتاح لها بنصوص القانون لافتا إلى انها بدأت هذه الإجراءات بتشكيل لجنة لدراسة تكلفة استقدام العمالة المنزلية، بين ان اللجنة برئاسة الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك وعضوية ممثلين من الهيئة العامة للقوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد العمالة المنزلية إضافة إلى وزارتي الداخلية والخارجية ومستشار لوزير التجارة والصناعة.

وذكر ان "اللجنة امهلت مكاتب العمالة المنزلية فترة اسبوعين لتقديم التكلفة الواقعية لاستقدام العمالة وذلك "لتجنب أي تعسف واجحاف بحقهم". وافاد الفاضل بان اللجنة اطلعت على التقارير المقدمة اليها وقارنت عروض مكاتب استقدام العمالة المنزلية مع التكلفة المقدمة من وزارة الخارجية "ووجدت ان الفارق بينهما كبير جدا".

وأكد أن هذا التفاوت بين التكلفة المقدمة من المكاتب والتكلفة الحقيقية بحسب تقدير وزارة الخارجية دفع "التجارة" إلى تمديد فترة عمل اللجنة المختصة شهرا إضافيا للمزيد من الدراسة والتحليل.

وأشار إلى ان اللجنة انتهت بعد ذلك من وضع التوصيات اللازمة لخفض تكلفة استقدام العمالة المنزلية وقامت بتقديم تقريرها النهائي لوزارة التجارة والصناعة والتي خاطبت بدورها مكاتب العمالة المنزلية بفحوى هذه التوصيات. وبين الفاضل ان القانون رقم 68 لسنة 2015 بشان العمالة المنزلية نظم هذا النشاط ورسم أطر استخراج تراخيص مزاولته مما يعد إرساء لمبدأ التكامل في العمل المؤسسي بين وزارة الداخلية من جهة ووزارة التجارة والصناعة من جهة أخرى.

وشدد على ان "التجارة" لن تتوانى عن تطبيق القانون تجاه المخالفين ومن يقومون باستغلال رخصة استقدام العمالة المنزلية بطريقة مخالفة للقوانين المعمول بها في دولة الكويت.

وأكد في الوقت ذاته على ان الوزارة ستدعم المكاتب الملتزمة بالقانون وستقدم لها جميع التسهيلات التي تعينها على تقديم خدماتها للمواطنين على أكمل وجه. ودعا الفاضل المواطنين للتواصل مع الوزارة فور تعرضهم لأي زيادة بالتكلفة خارج ما نص عليه القرار المشار إليه بتثبيت الحد الأعلى لاستقدام العمالة المنزلية والتقدم بشكوى رسمية بحق المكتب المخالف.

وكان وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان أصدر أخيرا قرارا وزاريا يقضي بتحديد تكلفة استقدام العمالة المنزلية عن طريق المكاتب بقيمة 990 دينارا كويتيا "نحو 3267 دولارا أمريكيا" وعن طريق تقديم الكفيل جواز سفر العمالة إلى المكتب بقيمة 390 دينارا "نحو 1287 دولارا" وذلك لمدة ستة أشهر على أن يعاد النظر بالتكلفة وفق ما يسفر عنه التطبيق العملي والصالح العام.

«التجارة» تشدد الرقابة على محال استخدام العمالة